

Distr.: General
6 August 2012
Arabic
Original: English

مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية



مجلس التجارة والتنمية

الدورة التاسعة والخمسون

جنيف، ١٧-٢٨ أيلول/سبتمبر ٢٠١٢

البند ١٠ من جدول الأعمال المؤقت

إسهام الأونكتاد في تنفيذ ومتابعة نتائج المؤتمرات
الرئيسية ومؤتمرات القمة التي عقدتها الأمم المتحدة في
الميدانين الاقتصادي والاجتماعي

التقدم المحرز في تنفيذ نتائج المؤتمرات الرئيسية ومؤتمرات القمة التي عقدتها الأمم المتحدة، ومساهمات الأونكتاد

مذكرة من أمانة الأونكتاد

موجز تنفيذي

عملاً بقرار الجمعية العامة ٢٧٠/٥٧ بء والفقرة ١٨(ن) من ولاية الدوحة، ينبغي أن يسهم الأونكتاد في تنفيذ ومتابعة نتائج المؤتمرات الرئيسية ومؤتمرات القمة التي عقدتها الأمم المتحدة في المجالين الاقتصادي والاجتماعي وما يتصل بهما من مجالات، وفي تحقيق الأهداف الإنمائية المتفق عليها دولياً، بما فيها الأهداف الإنمائية للألفية. وتقدم هذه الوثيقة استعراضاً موجزاً للتقدم المحرز في المجالات المواضيعية ذات الصلة وإسهام الأونكتاد فيها.

مقدمة

١- أكدت الجمعية العامة، في قرارها ٢٧٠/٥٧ بء، الحاجة إلى الانتفاع إلى أقصى حد ممكن من آليات الأمم المتحدة القائمة بغرض استعراض تنفيذ الالتزامات التي جرى التعهد بها في إطار منظومة الأمم المتحدة في المجالات الرئيسية للتنمية (الفقرة ٢٧). وفي هذا الصدد، دعت الجمعية العامة مجلس التجارة والتنمية إلى أن يسهم، في حدود ولايته، في تنفيذ نتائج المؤتمرات الرئيسية ومؤتمرات القمة التي تعقدها الأمم المتحدة واستعراض التقدم المحرز في تنفيذها، في إطار بنود جدول أعماله ذات الصلة.

٢- واتفق مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد) في دورته الثالثة عشرة التي عقدت في الدوحة (قطر)، في نيسان/أبريل ٢٠١٢، على أنه "ينبغي أن يضطلع الأونكتاد بما يلي: ... أن ينفذ النتائج ذات الصلة المنبثقة عن المؤتمرات ومؤتمرات القمة العالمية بشأن التنمية وأن يتابع تلك النتائج، بحسب الاقتضاء" (ولاية الدوحة، الفقرة ١٨(ن)).

٣- وتتضمن هذه المذكرة استعراضاً أجرته أمانة الأونكتاد للتقدم المحرز في تنفيذ نتائج المؤتمرات الرئيسية ومؤتمرات القمة التي تعقدها الأمم المتحدة وإسهام الأونكتاد في هذا الصدد.

أولاً- التجارة الدولية

٤- ثمة اعتراف صريح بأهمية دور التجارة الدولية في تعزيز التنمية الاقتصادية والتخفيف من حدة الفقر في نتائج المؤتمرات الرئيسية ومؤتمرات القمة التي عقدها الأمم المتحدة. وتشمل هذه النتائج إعلان الأمم المتحدة بشأن الألفية وما يرتبط به من أهداف إنمائية للألفية، ونتائج مؤتمر القمة العالمي، وتوافق آراء مونتيري بشأن تمويل التنمية، ومؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة، وبرنامج عمل اسطنبول بشأن أقل البلدان نمواً، وإعلان الدوحة الوزاري الصادر عن المؤتمر الوزاري لمنظمة التجارة العالمية، واتفق أكرا ومؤتمر الأمم المتحدة المتعلق بالأزمة المالية والاقتصادية العالمية وتأثيرها في التنمية. كما أكدت ولاية الدوحة التي اعتمدها الأونكتاد في دورته الثالثة عشرة في نيسان/أبريل ٢٠١٢ أن الإدماج الفعال للبلدان النامية، ولا سيما أقل البلدان نمواً والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية، في النظام التجاري المتعدد الأطراف ينبغي أن يظل يحظى بالأولوية.

ألف- التقدم المحرز

٥- انتعشت تجارة البضائع في العالم بسرعة بعد الأزمة العالمية، بنسبة ٢٢,٨ في المائة في عام ٢٠١٠ و ١٩,٣ في المائة في عام ٢٠١١، متجاوزة بذلك مستواها قبل الأزمة

بنسبة ١٣ في المائة تقريباً. وبلغت الصادرات العالمية ١٨,٢ تريليون دولار في عام ٢٠١١، وتمثل صادرات البلدان النامية نسبة ٤٣ في المائة منها. ووصلت قيمة التجارة العالمية في الخدمات إلى ٤,٢ تريليون دولار، أي بزيادة نسبتها ٨ في المائة عن مستوى ما قبل الأزمة، بعد زيادة نسبتها ٦,١٠ في المائة في عام ٢٠١١. وفي عام ٢٠١١، بلغ نصيب البلدان النامية نسبة ٣٠ في المائة من صادرات الخدمات في العالم.

باء- مساهمة الأونكتاد

٦- واصل الأونكتاد تزويد الأعضاء بتحليلات للسياسات بشأن كيفية زيادة تأثير التجارة الدولية في التنمية الشاملة إلى أقصى حد ممكن. وناقش مجلس التجارة والتنمية في دورته الثامنة والخمسين المعقودة في أيلول/سبتمبر ٢٠١١ تطور النظام التجاري الدولي من منظور إنمائي. كما قدم الأونكتاد دعماً فنياً إلى الدول الأعضاء أثناء مناقشات الدورة السادسة والستين للجمعية العامة للأمم المتحدة بشأن قضايا التجارة الدولية والتنمية. وسلط تقرير الجمعية العامة لعام ٢٠١١ (A/66/185) الضوء على الحاجة إلى اختتام جولة الدوحة بتبني بعد إنمائي قوي وتعزيز الاتساق بين مختلف طبقات وعناصر النظام التجاري الدولي - المتعدد الأطراف والإقليمي والثنائي والأحادي. وناقشت الدورة الثالثة للجنة التجارة والتنمية في حزيران/يونيه ٢٠١١ تأثير الأزمة المالية والاقتصادية العالمية على تدفقات التجارة. كما أسهم الأونكتاد في الاجتماع رفيع المستوى لدول أفريقيا والبحر الكاريبي والمحيط الهادئ بشأن المعونة من أجل التجارة (جنيف، ٢٢ حزيران/يونيه ٢٠١١) تحضيراً للاستعراض العالمي الثالث الذي تجريه منظمة التجارة العالمية بشأن المعونة من أجل التجارة.

٧- وقدم الأونكتاد دعماً فنياً إلى البلدان النامية، بما في ذلك أقل البلدان نمواً وأفريقيا والاقتصادات الصغيرة والضعيفة، والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية، في مشاركتها في المفاوضات التجارية المتعددة الأطراف والإقليمية. وعلى وجه الخصوص، أسهم الأونكتاد في التحليل الذي أجرته أقل البلدان نمواً لمختلف المسائل التقنية في مفاوضات جدول أعمال الدوحة الجارية في إطار منظمة التجارة العالمية، ويسر عملية وضع هذه البلدان لأولوياتها في المفاوضات. ونُظِم اجتماع لأقل البلدان نمواً تحضيراً للمؤتمر الوزاري الثامن لمنظمة التجارة العالمية المعقود في تشرين الثاني/نوفمبر وكانون الأول/ديسمبر ٢٠١١.

٨- وقدمت مساعدة تقنية إلى عدد من البلدان الساعية للانضمام إلى منظمة التجارة العالمية، بما في ذلك الجزائر وأذربيجان والبوسنة والهرسك وجمهورية إيران الإسلامية والجمهورية العربية السورية. كما قدمت خدمات استشارية، وأوفدت بعثات ميدانية واضطلع بأنشطة لبناء القدرات في الرأس الأخضر (٢٧-٢٩ تموز/يوليه ٢٠١١) وفي جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية (١٦-٢٠ أيار/مايو ٢٠١١).

٩- وقُدمت أيضاً خدمات استشارية على أساس أكثر استمرارية، بما في ذلك خدمات استشارية لليمن، بشأن مسائل من قبيل إعداد الردود على الأسئلة الواردة من أعضاء منظمة التجارة العالمية الآخرين والوثائق الأخرى المطلوبة. ونظمت دورات تدريبية مكثفة ومشاورات تقنية، بشأن جملة أمور، منها التحضير لمناقشات الفرقة العاملة، بما في ذلك دورات ومشاورات لأفغانستان (٢٦-٢٨ أيلول/سبتمبر ٢٠١١)، وإثيوبيا مع تركيز خاص على التزامات الخدمات (١٤ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١). وقدم الأونكتاد مساعدة إلى أنغولا وجامايكا في إعداد إطار شامل لسياسة محورها التنمية، وأجرى استعراضات لسياسة الخدمات في جامايكا وليسوتو ورواندا. وانتهى الأونكتاد من دراستين قطريتين محورهما السياسات ونشرهما بعنوان *تعزيز الصناعات الابتكارية، لموزامبيق وزامبيا على التوالي في حزيران/يونيه ٢٠١١*.

١٠- وفي أثناء العملية التحضيرية لمؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة، الذي عقد في البرازيل في حزيران/يونيه ٢٠١٢، نظم الأونكتاد، بالتعاون مع إدارة الأمم المتحدة للشؤون الاقتصادية والاجتماعية وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، اجتماع فريق خبراء مخصص بشأن الاقتصاد الأخضر: آثار التجارة والتنمية المستدامة، من ٨ إلى ١٠ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١١ في جنيف. وبحث الاجتماع الطرق التي يمكن أن يصبح بها الاقتصاد الأخضر أداة لتوليد الدخل مواتية للتنمية عن طريق النمو الذي تقوده التجارة.

١١- وأسهم الأونكتاد في فريق الخبراء المشترك بين الوكالات المعني بمؤشرات الأهداف الإنمائية للألفية، وفي تقرير الأمم المتحدة عن الأهداف الإنمائية للألفية، لعام ٢٠١١، وتقرير الأمين العام للأمم المتحدة المقدم إلى الجمعية العامة بشأن تنفيذ إعلان الألفية، وتقرير فرقة عمل الأمم المتحدة المعنية برصد الثغرات في تنفيذ الأهداف الإنمائية للألفية، ٢٠١١. وقُدمت مساهمات تحليلية في المنشورات المشتركة التالية: (أ) *الحالة والتوقعات الاقتصادية في العالم، ٢٠١٢* (مع إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية ولجان الأمم المتحدة الإقليمية)؛ و(ب) *Tariff Profiles 2011* (محات عن التعريفات ٢٠١١) (مع منظمة التجارة العالمية ومركز التجارة الدولية).

١٢- ونظرت الدورتان الثالثة والرابعة لاجتماع الخبراء المتعدد السنوات بشأن الخدمات والتنمية والتجارة: البعد التنظيمي والمؤسسي في آذار/مارس ٢٠١١ وشباط/فبراير ٢٠١٢ في خطوات تعزيز الآليات التنظيمية والمؤسسية لدعم خدمات الهياكل الأساسية بحيث يكون لها تأثير إيجابي أقوى على التنمية. وجمع منتدى الخدمات العالمي، المنشأ في ١٩ نيسان/أبريل ٢٠١٢ في أثناء دورة الأونكتاد الثالثة عشرة في الدوحة، الحكومات وقيادات قطاع الأعمال وهيئات الرقابة واكتلافات ورابطات صناعات الخدمات والمجتمع المدني بهدف وضع استراتيجيات جديدة لتسخير إمكانات قطاع الخدمات.

١٣- وفيما يتعلق بعمل الأونكتاد بشأن النقل وتيسير التجارة، أشار استعراض النقل البحري، ٢٠١١ إلى حدوث تطورات هامة في التجارة العالمية المنقولة بحراً. كما أعد الأونكتاد عدة منشورات تقنية تغطي المفاوضات المتعلقة بتدابير تيسير التجارة الواردة في الاتفاقات التجارية المتعددة الأطراف والإقليمية وتنفيذ هذه التدابير. وبالإضافة إلى ذلك، تضمنت نشرة النقل الفصلية للأونكتاد مقالات عن مجموعة من قضايا النقل وتيسير التجارة فضلاً عن مناسبات ذات صلة.

١٤- ونظم الأونكتاد أيضاً عدة مناسبات لبناء التوافق في الآراء وبناء القدرات بشأن النقل وتيسير التجارة. وشمل ذلك الدورة الرابعة لاجتماع الخبراء المتعدد السنوات التي عقدت في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١، وركزت على التحديات وخيارات السياسات العامة فيما يتعلق بالنقل وتيسير التجارة، فضلاً عن مائدة مستديرة عقدت أثناء دورة الأونكتاد الثالثة عشرة عنونها تمهيد الطريق أمام نقل البضائع المستدام.

١٥- وبالإضافة إلى ذلك، واصل الأونكتاد المساهمة في الجهود المبذولة على نطاق المنظومة "لتوحيد الأداء" في مواجهة التحديات المتعددة التي يفرضها تغير المناخ. وناقش فريق خبراء مختص معني بتأثيرات تغير المناخ والتكيف معه: تحد أمام الموانئ العالمية في أيلول/سبتمبر ٢٠١١ أفضل السبل لتكييف الموانئ مع تأثيرات تغير المناخ. كما أعد الفريق مجلداً حرره الأونكتاد بشأن النقل البحري وتحدي المناخ.

١٦- وعلاوة على ذلك، قدم برنامج الأونكتاد للتدريب في مجال الموانئ تدريباً إلى ٣٦١ مشاركاً محلياً و٧٥ مدرباً من ١٩ بلداً في عام ٢٠١١. وحتى حزيران/يونيه ٢٠١٢، كان قد تم تدريب ٢٩٠ مشاركاً و٥٦ مدرباً في إطار البرنامج.

ثانياً- السلع الأساسية

١٧- شدد مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة المعقود في عام ٢٠٠٥ على "الحاجة إلى معالجة تأثير الأسعار الضعيفة والمتذبذبة للسلع الأساسية ودعم جهود البلدان التي تعتمد على السلع الأساسية لإعادة هيكلة وتنويع وتقوية القدرة التنافسية لقطاعات السلع الأساسية بها" (الفقرة ٣٣ من قرار الجمعية العامة ١/٦٠). وفي الوقت نفسه، يرد في توافق آراء موننتيري أن ثمة "حاجة إلى المعونة المتعددة الأطراف أيضاً لتخفيف حدة النتائج المترتبة على هبوط إيرادات التصدير للبلدان التي لا تزال تعتمد اعتماداً كبيراً على صادراتها من السلع الأساسية" (الفقرة ٣٧). وكررت الجمعية العامة في قرارها ١٩٠/٦١، تأكيد أهمية بلوغ الحد الأقصى للمساهمة التي يقدمها قطاع السلع الأساسية في تحقيق النمو الاقتصادي المطرد والتنمية المستدامة.

١٨- ودعا اتفاق أكرا إلى إجراءات السياسة العامة الرامية إلى التخفيف من تأثير التقلب الشديد للأسعار ومستويات الدخل، وبخاصة بالنسبة للسلع الأساسية الزراعية، على البلدان المعتمدة على السلع الأساسية، وعلى المزارعين الفقراء (الفقرة ٧٨). وأكدت ولاية الدوحة الحاجة إلى تأمين الحصول على ما يكفي من الغذاء والطاقة، بما في ذلك الطاقة المتجددة، فضلاً عن التنويع بالتحول من إنتاج السلع الأساسية الأولية إلى إنتاج مصنوعات وخدمات أكثر استخداماً للمهارات والتكنولوجيا بحيث يمكن إدماج البلدان النامية تدريجياً في سلاسل الإمداد العالمية (الفقرات ٤ و ١٧ و ٦١). وعلاوة على ذلك، سلّمت الجمعية العامة في القرار ١٩٢/٦٤ بأن الأزمة الاقتصادية العالمية أثّرت سلباً في اقتصاد السلع الأساسية وأكدت أيضاً الحاجة إلى التصدي للتقلب المفرط في أسعار السلع الأساسية.

١٩- ودعا مؤتمر القمة العالمي حول الأمن الغذائي في عام ٢٠٠٩ إلى تشجيع الاستثمارات الجديدة من أجل زيادة الإنتاج الزراعي والإنتاجية على نحو مستدام؛ والحد من الفقر؛ والعمل على تحقيق الأمن الغذائي وتمتع الجميع بفرص الحصول على الأغذية.

ألف - التقدم المحرز

٢٠- زادت حدة تقلبات أسعار السلع الأساسية، ما فرض تحديات خطيرة أمام البلدان النامية المعتمدة على السلع الأساسية. وتركّزت الجهود الرامية إلى معالجة هذه التقلبات في سياق مجموعة العشرين على (أ) تحسين الوقاية من تقلبات أسعار الأغذية وتحسين إدارتها، بطرق منها زيادة الشفافية في أسواق العمليات الآنية؛ وتحديد بارامترات للآليات الدولية من أجل مساعدة البلدان النامية منخفضة الدخل في تغطية الزيادة في قيمة وارداتها من الأغذية؛ وتعزيز إنتاجية قطاع الزراعة واستدامة الإنتاج الزراعي ومرونته في الأمد البعيد؛ ودعم استخدام خيارات فعالة وقائمة على السوق لإدارة المخاطر (مثلاً التأمين ضد مخاطر الطقس)، تتكامل مع شبكات الأمان الاجتماعي؛ و(ب) تحسين فهم تطور تقلبات أسعار السلع الأساسية والعناصر المحركة لها، وآثارها على النمو وتوزيع الدخل واستقرار الأسعار والاستقرار المالي، والسياسات الاقتصادية بما فيها السياسات النقدية، وتنظيم أسواق المشتقات المالية للسلع الأساسية. وفي حين أن أعمال مجموعة العشرين قد أسفرت عن مقترحات ملموسة فيما يتعلق بأسواق العمليات الآنية المتعلقة بالسلع الأساسية، فإن هناك حاجة إلى اتخاذ إجراءات دولية منسقة أخرى لتحسين أداء أسواق المشتقات المالية للسلع الأساسية، بطرق منها على سبيل المثال لا الحصر تحسين التنظيم.

باء - مساهمة الأونكتاد

٢١- نفذ الأونكتاد مجموعة عريضة من الأنشطة، وشمل ذلك الاجتماعات الحكومية الدولية ومتعددة أصحاب المصلحة، فضلاً عن أنشطة التعاون التقني، بغية التغلب على التحديات التجارية والإنمائية الرئيسية في قطاع السلع الأساسية.

٢٢- وقدمت الدورة الرابعة لاجتماع الخبراء المتعدد السنوات بشأن السلع الأساسية والتنمية والمنتدى العالمي الثالث للسلع الأساسية مساهمات أساسية بشأن كيفية مواجهة استمرار ارتفاع الأسعار والتقلبات في أسواق السلع الأساسية، وأوصيا بما يلي: (أ) دراسة جدوى إنشاء احتياطات للحبوب لحالات الطوارئ في المناطق المستوردة الصافية للأغذية؛ و(ب) الشروع في عملية متعددة الأطراف لتحسين تحديد ولاية الوقود الحيوي، وذلك لتحقيق التوازن بين أولويات الطاقة والأمن الغذائي؛ و(ج) وضع إطار تنظيمي متوازن لأسواق العقود الآجلة للسلع الأساسية.

٢٣- وأعد المنتدى الحكومي الدولي المعني بالتعدين والمعادن والفلزات والتنمية المستدامة لعام ٢٠١١ إطاراً للسياسات لتعزيز مساهمة التعدين في التنمية المستدامة بالاستناد إلى تجميع لأفضل الممارسات. وتابع الأونكتاد أيضاً توصية صادرة في مؤتمره الثالث عشر المعقود في مالي بشأن النفط والغاز والمناجم والتجارة والتمويل في أفريقيا، عن طريق تحسين سبل الوصول إلى بيانات بشأن سلسلة القيمة للمعادن.

٢٤- ونظم الأونكتاد مؤتمراً للبلدان الأفريقية بشأن القطن لتحقيق ثلاثة أهداف رئيسية هي: زيادة الإنتاجية وتحقيق قيمة مضافة فضلاً عن تحسين التسويق. وأسفر هذا المؤتمر عن وضع خارطة طريق لقطاع القطن تنظر فيها حالياً الشراكة الجديدة لتنمية أفريقيا لاعتمادها وينظر برنامج التنمية الشاملة للزراعة في أفريقيا في اعتمادها لبرامج الاستثمارية الزراعية الإقليمية.

ثالثاً - الاستثمار وتنمية المشاريع

٢٥- يؤكد توافق آراء مونتريري الدور الحيوي الذي تؤديه تدفقات رؤوس الأموال الدولية الخاصة، ولا سيما الاستثمار الأجنبي المباشر، في الجهود الإنمائية الوطنية والدولية. وتشير خطة تنفيذ نتائج مؤتمر جوهانسبرغ إلى دور الاستثمار الأجنبي المباشر في تحقيق التنمية المستدامة. وتؤكد الوثيقة الختامية لمؤتمر القمة العالمي من جديد عزم قادة العالم "على تشجيع زيادة الاستثمار المباشر، بما في ذلك الاستثمار الأجنبي المباشر، في البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية، لدعم أنشطتها الإنمائية وتعزيز الفوائد التي يمكن أن تجنيها من هذه الاستثمارات" (الفقرة ٢٥)، كما تتعهد في الوقت نفسه بالتزامات في مجالات السياسات العامة المتصلة بذلك مثل تنمية القطاع الخاص (الفقرة ٢٣ هـ) والإدارة السديدة

للهوض بتنمية المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم (الفقرة ٢٤(أ))، ومسؤولية الشركات ومساءلتها (الفقرة ٢٤(ج)). وفي عام ٢٠٠٨، شدد إعلان الدوحة بشأن تمويل التنمية على دور الاستثمار الأجنبي المباشر بصفته "عنصراً حيوياً مكملاً للجهود الإنمائية الوطنية والدولية" (الفقرة ٢٣). وفي الآونة الأخيرة، أكد إعلان اسطنبول الصادر عن مؤتمر الأمم المتحدة الرابع المعني بأقل البلدان نمواً في أيار/مايو ٢٠١١ أن "حركة القطاع الخاص، ولا سيما المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم، وحسن سير أعماله واضطباعه بالمسؤولية الاجتماعية، وإيجاد إطار قانوني مناسب، تعد أموراً حاسمة لتشجيع الأعمال الحرة والاستثمار والمنافسة والابتكار وتنويع الاقتصاد..." (الفقرة ٨(ب)).

ألف - التقدم المحرز

٢٦- تجاوزت التدفقات العالمية للاستثمار الأجنبي المباشر في عام ٢٠١١ متوسط ما قبل الأزمة، حيث بلغت ١,٥ تريليون دولار على الرغم من اضطراب الاقتصاد العالمي. غير أن هذه التدفقات ظلت أدنى من ذروتها في عام ٢٠٠٧. بمقدار الربع. وزادت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في كل التجمعات الاقتصادية الكبرى - الاقتصادات المتقدمة والنامية والتي تمر بمرحلة انتقالية. واستمر نصيب الاقتصادات النامية يقترب من نصف الاستثمار الأجنبي المباشر العالمي حيث وصلت التدفقات الوافدة إلى مستوى قياسي جديد، مدفوعة بزيادات كبيرة في بلدان آسيا وأمريكا اللاتينية النامية. غير أن أشد البلدان فقراً ظلت تشهد حالة ركود في الاستثمار الأجنبي المباشر للعام الثالث على التوالي، وتراجعت التدفقات إلى أقل البلدان نمواً بأكثر من ١٠ في المائة.

٢٧- ويعزى نمو الاستثمار الأجنبي المباشر إلى حد كبير إلى عمليات الاستحواذ عبر الحدود وزيادة حجم الاحتياطات النقدية (الأرباح المحتجزة) المحتفظ بها في فروع الشركات الأجنبية. ويتوقع في عام ٢٠١٢ أن يكون تعافي تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر العالمي هامشياً وأن يستقر عند ١,٦ تريليون دولار. وتوحي المؤشرات الرئيسية بهذا الاتجاه، حيث تراجعت قيمة عمليات الاندماج والاستحواذ والاستثمارات في المجالات الجديدة في الأشهر الخمسة الأولى من عام ٢٠١٢. غير أنه في الأمد المتوسط، من المتوقع زيادة تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر بوتيرة معتدلة ولكن مطردة، لتصل إلى ١,٨ تريليون دولار و ١,٩ تريليون دولار، في عامي ٢٠١٣ و ٢٠١٤، على التوالي، ما سيمنع تعرض الاقتصاد الكلي للصدمات.

٢٨- وفي عام ٢٠١١، أبرم ٤٧ اتفاق استثمار دولي جديد، وبذلك بلغ العدد الإجمالي لجميع اتفاقات الاستثمار الدولية ٣١٦٤ اتفاقاً في نهاية السنة. وفي الأشهر الخمسة الأولى من عام ٢٠١٢، أبرم ١٢ اتفاق استثمار دولي آخر. وساعدت قواعد الاستثمار الدولي على تفادي الانزلاق من جديد نحو سياسات الحماية وإفقار الجار في أعقاب الأزمة الاقتصادية

والمالية العالمية. غير أنه في الماضي القريب، وجد بصورة متزايدة أن بعض قواعد وسياسات الاستثمار الدولي تقيد السياسات العامة المحلية، حسبما يتضح من جملة أمور، منها ارتفاع عدد قضايا التحكيم بين المستثمرين والدولة. وفي هذا السياق، شرعت عدة بلدان في إعادة النظر في اتفاقات الاستثمار الدولية التي أبرمتها وفي نظم تسوية المنازعات بين المستثمرين والدولة.

باء- مساهمة الأونكتاد

٢٩- إن لجنة الاستثمار والمشاريع والتنمية بالأونكتاد هي الهيئة الحكومية الدولية الوحيدة في الأمم المتحدة التي تعالج قضايا الاستثمار وما يتصل بها من قضايا. وأكد الاجتماع الثالث للجنة (٢-٦ أيار/مايو ٢٠١١) أن الاستثمار في مرافق البنية التحتية الأساسية أمر حيوي للتنمية الاقتصادية وتناول بالبحث أفضل الممارسات ذات الصلة. ولوحظ أن الاستثمار الأجنبي المباشر، وربما مقترناً بشراكات بين القطاعين العام والخاص، يمكن أن يسهم بشكل حاسم في الخروج من هذه الضائقة التي تعوق التنمية في العديد من البلدان.

٣٠- وحضر منتدى الاستثمار العالمي الثالث (٢٠-٢٣ نيسان/أبريل ٢٠١٢)، المعقود بالتزامن مع الدورة الثالثة عشرة للأونكتاد، أكثر من ٤٠٠ مشارك من أصحاب المصلحة رفيعي المستوى في مجال الاستثمار، بمن فيهم زعماء العالم، وصانعو السياسات، والمديرون التنفيذيون للشركات. وأتاح الاجتماع فرصة لمناقشة استراتيجيات وشراكات استثمارية جديدة، مع التركيز على التنمية المستدامة والنمو الشامل.

٣١- وواصل الأونكتاد عمله المتعلق بتحليل تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر على التنمية. ويركز تقرير الاستثمار العالمي لهذا العام على رسم السياسات الاستثمارية، ويعرض إطاراً شاملاً لسياسات الاستثمار من أجل التنمية المستدامة. ويقدم إطار سياسات الاستثمار من أجل التنمية المستدامة مبادئ أساسية ومبادئ توجيهية وخيارات لرسم سياسات الاستثمار التي تدعم التنمية المستدامة على الصعيدين الوطني والدولي. وسيكون الإطار أيضاً أداة جديدة للتعاون التقني وبناء القدرات وبناء التوافق في الآراء. كما يعرض التقرير ويتناول بالبحث أحدث البيانات المتعلقة بالاستثمار الأجنبي المباشر ويتتبع الاتجاهات العالمية في الاستثمار الأجنبي المباشر والإنتاج الدولي للشركات عبر الوطنية. وبالإضافة إلى ذلك، أطلق الأونكتاد مؤخراً التقرير الفصلي المعنون *Global Investment Trends Monitor*، الذي يوفر تقييماً دورياً في حينه لاتجاهات وآفاق الاستثمار الأجنبي المباشر في العالم، و *Investment Policy Monitor*، الذي يعرض سياسات الاستثمار على الصعيدين الوطني والدولي.

٣٢- ويشدد توافق آراء مونيري على أن جذب وتعزيز التدفقات الوافدة لرأس المال المنتج، يقتضي أن تهيب البلدان مناخاً استثمارياً يتسم بالشفافية والاستقرار وإمكانية التنبؤ. وفي هذا السياق، يتسم برنامج عمل الأونكتاد الجديد بشأن أفضل الممارسات في رسم

سياسات الاستثمار بأهمية خاصة. وتشمل المواضيع المختارة لما يزيد على ٢٠ دراسة حالة قيد الإعداد "الاستثمار الأجنبي المباشر في البنية التحتية"، و"استخدام الاستثمار الأجنبي المباشر لإحلال السلام في البلدان الخارجة من نزاع"، و"كيفية جذب الاستثمار الأجنبي المباشر إلى أكثر المناطق حرماناً".

٣٣- وتهدف استعراضات سياسات الاستثمار والأنشطة المتعلقة بمتابعتها التي يقوم بها الأونكتاد إلى تحقيق أقصى قدر ممكن من الفوائد من الاستثمار الأجنبي المباشر في البلدان المتلقية، وذلك بتحسين الجوانب التنظيمية والمؤسسية والتشغيلية لأطر الاستثمار في هذه البلدان. وأكمل الأونكتاد حتى الآن ٣٢ استعراضاً، يتعلّق نصفها تقريباً بأقل البلدان نمواً، ويجري العمل على استعراضات في أربعة بلدان أخرى.

٣٤- ونفذ الأونكتاد سلسلة من أنشطة المساعدة التقنية في مجال تشجيع الاستثمار وتيسيره. وفي عام ٢٠١١، شارك ما يزيد على ٥٥٠ موظفاً وراسم سياسات من المعنيين بتشجيع الاستثمار من ٥٢ بلداً وإقليماً (بما في ذلك ثلاثة من أقل البلدان نمواً وثلاثة بلدان نامية غير ساحلية وعشر دول جزرية صغيرة نامية) في مناسبات نظمت لتشجيع الاستثمار، وتبادل أفضل الممارسات وتلقي التدريب. ونظم منتدى الاستثمار العالمي لعام ٢٠١٢ مؤتمراً رفيع المستوى لتشجيع الاستثمار، ومائدة مستديرة وزارية لمناقشة تشجيع الاستثمار في التنمية المستدامة من خلال الصناديق السيادية، ومنح جوائز تميز في تشجيع الاستثمار الذي يرمي إلى توفير فرص العمل وتنمية المهارات فضلاً عن توفير التدريب لموظفي وكالات تشجيع الاستثمار. وركز عدد من المناسبات التي نظمت مؤخراً لتشجيع الاستثمار على تشجيع الاستثمار منخفض الكربون. وجمعت الخبرات المكتسبة في تدريب الدبلوماسيين على تشجيع الاستثمار في كتيب نُشر في إطار سلسلة استشارات الاستثمار.

٣٥- وواصل الأونكتاد عمله بشأن اتفاقات الاستثمار الدولية لحفز الاستثمار من أجل التنمية المستدامة. ودعمت البحوث وتحليل السياسات في عدة منشورات، بما في ذلك سلسلة *Issues in IIAs* و *IIA issues notes* (سابقاً *IIAs Monitor*) و *Investment Policy Monitor* وكذلك عن طريق التقارير المشتركة للأونكتاد ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي بشأن تدابير الاستثمار في مجموعة العشرين. وعلى الصعيد الحكومي الدولي، نظم الأونكتاد مؤتمره السنوي الثالث بشأن اتفاقات الاستثمار الدولية أثناء انعقاد منتدى الاستثمار العالمي الثالث في عام ٢٠١٢، وأسهمت مداوالات هذا المؤتمر في وضع الصيغة النهائية لإطار سياسات الاستثمار من أجل التنمية المستدامة. وواصل الأونكتاد أيضاً تقديم دورات تدريبية إقليمية ووطنية فضلاً عن مساعدة تقنية مخصصة، مثل العمل الاستشاري بشأن المفاوضات المتعلقة باتفاقات استثمار دولية محددة. وفي عام ٢٠١١، استفاد ١٠٣ بلدان/أقاليم من عمل الأونكتاد المتعلق باتفاقات الاستثمار الدولية، منها ٧٢ بلداً نامياً (٢١ من أقل البلدان نمواً). ويتفاعل برنامج اتفاقات الاستثمار الدولية بشكل دائم مع شبكة من الخبراء تضم

أكثر من ١ ٥٠٠ خبير من جميع أنحاء العالم. وبعد إطلاق إطار سياسات الاستثمار من أجل التنمية المستدامة، يبدأ الأونكتاد الآن في برامج جديدة للمساعدة التقنية تستند إلى هذه الأداة.

٣٦- ويبحث توافق آراء مونتيري أيضاً على بذل جهود خاصة في مجالات ذات أولوية مثل حوكمة الشركات والمعايير المحاسبية. وفي هذا السياق، نتج عن الدورة الثامنة والعشرين لفريق الخبراء الحكومي الدولي العامل المعني بالمعايير الدولية للمحاسبة والإبلاغ، التي حضرها ٢٣٠ خبيراً من ٧٤ بلداً، أداة لتوجيه سياسة تطوير المحاسبة، بما في ذلك أداة قياس لمؤشرات تطوير المحاسبة. وطوال عام ٢٠١١، واصلت الأمانة الاستجابة للطلب المتزايد على مساعدة الأونكتاد في مجال المحاسبة والإبلاغ.

٣٧- وقبل انعقاد مؤتمر قمة الأرض للأمم المتحدة (ريو+٢٠)، نظم الأونكتاد في حزيران/يونيه ٢٠١٢ الاجتماع الثالث لمبادرة الأسواق المالية المستدامة. وتهدف هذه المبادرة، التي اختارتها مجلة فوربس باعتبارها واحدة من أفضل أفكار الاستدامة في العالم، إلى استكشاف سبل لعمل الأسواق المالية مع المستثمرين والمهنيين الرقابية والشركات لتعزيز شفافية وأداء الشركات فيما يتعلق بالقضايا البيئية والاجتماعية وقضايا حوكمة الشركات. وفي اجتماع حزيران/يونيه ٢٠١٢، اتفقت خمس أسواق مالية (منها بورصة ناسداك)، تضم أكثر من ٦٠٠ شركة مدرجة في الأسواق النامية والناشئة على تشجيع التنمية المستدامة في أسواقها.

٣٨- ويلاحظ توافق آراء مونتيري أن تعبئة الموارد المالية المحلية من أجل التنمية، تقتضي حفز قطاع أعمال نشط ويعمل بشكل جيد. وفي هذا السياق، أعدت الأمانة إطاراً يدعم تصميم سياسات تشجع على تنظيم المشاريع، وبدأت تقديم الخدمات الاستشارية ذات الصلة على الصعيدين الوطني والإقليمي. كما عززت الأمانة مساعدتها التقنية في مجال تطوير المشاريع المحلية، بما في ذلك من خلال برنامج إمريتيك، الموجود حالياً في ٣٢ بلداً. ويدعم الأونكتاد أيضاً شبكات تنمية قطاع الأعمال ومقدمي الخدمات الآخرين.

رابعاً- الديون الخارجية والتعاون المالي الدولي لأغراض التنمية

٣٩- أكد كل من إعلان الألفية لعام ٢٠٠٠ وتوافق آراء مونتيري لعام ٢٠٠٢ وخطة تنفيذ جوهانسبرغ والوثيقة الختامية لمؤتمر القمة العالمي لعام ٢٠٠٥ أهمية حل مشاكل الديون في البلدان النامية في الوقت المناسب وبطريقة شاملة ودائمة. وأكد اتفاق أكرام لعام ٢٠٠٨ الصادر عن الدورة الثانية عشرة للأونكتاد أيضاً أهمية استمرارية القدرة على تحمل الديون بوصفها عنصراً أساسياً يقوم عليه النمو، وأهمية إدارة الديون إدارة فعالة لتحقيق الأهداف الإنمائية الوطنية في البلدان النامية.

٤٠ - وسلّم توافق آراء مونتريري (٢٠٠٢) بالحاجة إلى تحقيق زيادة كبيرة في المساعدة الإنمائية الرسمية وتخصيصها وتسليمها على نحو فعال وإيجاد مصادر تمويل مبتكرة من أجل تحقيق الأهداف الإنمائية المتفق عليها دولياً. وأكد إعلان الدوحة لعام ٢٠٠٨ بشأن تمويل التنمية من جديد الدور الأساسي الذي تؤديه المساعدة الإنمائية الرسمية في تحقيق الأهداف الإنمائية المتفق عليها دولياً، ولا سيما الأهداف الإنمائية للألفية، ودعا إلى وفاء الجهات المانحة بالتزامات المساعدة الإنمائية الرسمية. وسلّم إعلان الدوحة بأن الأزمة المالية والاقتصادية العالمية يمكن أن تقوض المكاسب التي حققتها مؤخراً البلدان النامية في مجال الديون، وبأن الأمر يستلزم تنفيذ مبادرات جريئة لحل مشاكل الدين الحالية التي تعانيها البلدان النامية، بوسائل منها إلغاء الديون، وبخاصة فيما يتعلق بأفريقيا وأقل البلدان نمواً.

٤١ - ودعت الوثيقة الختامية لمؤتمر الأمم المتحدة المعني بالأزمة المالية والاقتصادية العالمية وتأثيرها في التنمية المعقود في عام ٢٠٠٩ إلى العمل على ضمان استمرارية قدرة البلدان النامية على تحمل الدين في الآجال الطويلة وإمداد البلدان النامية بالموارد الإنمائية الكافية دون شروط لا مبرر لها. وأكدت الوثيقة وجوب اتخاذ تدابير مناسبة لتخفيف الآثار السلبية للأزمة على مديونية البلدان النامية وتفادي أزمة ديون جديدة. وفي هذا السياق، يمكن للبلدان أن تسعى، كملاذ أخير، للتفاوض من أجل التوصل إلى اتفاقات بين المدينين والدائنين تسمح للمدينين بالتوقف مؤقتاً عن تسديد الديون. وأيد المؤتمر الجهود الرامية إلى بحث ضرورة وجدوى وضع إطار أكثر تنظيماً للتعاون الدولي في مجال إعادة هيكلة الديون السيادية استناداً إلى الأطر والمبادئ القائمة.

٤٢ - وسلط برنامج عمل العقد ٢٠١١-٢٠٢٠ لصالح أقل البلدان نمواً، الصادر في عام ٢٠١١، الضوء على مسألة تعبئة الموارد المالية من أجل التنمية وبناء القدرات، بما في ذلك المساعدة الإنمائية الرسمية والديون الخارجية، كمسألة ذات أولوية. ودعا البرنامج إلى رصد حالة الديون في أقل البلدان نمواً، فضلاً عن استكشاف أدوات جديدة ومحسنة للديون. كما سلط برنامج العمل الضوء على أهمية ممارسات الاقتراض والإقراض المسؤولة لتحقيق الاستمرارية في القدرة على تحمّل الديون.

ألف - التقدم المحرز

٤٣ - ظلت البلدان النامية حتى الآن مرنة إلى حد كبير في ظل حالة عدم اليقين المالي العالمي الناتج عن أزمة منطقة اليورو. وواصلت نسب الديون الخارجية التحسن في معظم المناطق النامية (الاستثناءان هما أمريكا اللاتينية وجنوب آسيا)، وفي مجموعة أقل البلدان نمواً أيضاً. غير أن العديد من البلدان قد تواجه صعوبات نتيجة زيادة مستويات الدين العام المحلي. وبالإضافة إلى ذلك، فإن المتوسطات الإقليمية تخفي قدراً كبيراً من عدم التجانس، حيث إن عدداً كبيراً من البلدان لا يزال في حالة مديونية حرجة أو معرضاً بشكل كبير لأن يكون في

حالة مديونية حرجة، بما في ذلك بعض البلدان التي أكملت للتو المبادرة المتعلقة بالبلدان الفقيرة المثقلة بالديون.

٤٤ - وزاد مجموع الدين الخارجي للبلدان الثمانية والأربعين التي تنتمي إلى مجموعة أقل البلدان نمواً إلى ما يقرب من ١٧٠ مليار دولار على مدار عام ٢٠١١ من ١٥٨ مليار دولار في عام ٢٠١٠. ومعظم الديون الخارجية لأقل البلدان نمواً ديون طويلة الأجل وأغلبية الديون طويلة الأجل مستحقة لدائنين رسميين ولمقترضين سياديين. ونظراً لأن جزءاً كبيراً من الديون الخارجية لأقل البلدان نمواً هو ديون بشروط تساهلية، فإن متوسط خدمة الدين كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي والصادرات أقل مقارنة بمتوسط خدمة ديون البلدان النامية. ووفقاً لأحدث التحليلات بشأن استمرارية القدرة على تحمل الديون، فإن هناك ثلاثة من أقل البلدان نمواً (جزر القمر وغينيا والسودان) لا تزال في حالة مديونية حرجة وهناك عشرة من أقل البلدان نمواً مصنفة في فئة البلدان المعرضة بشكل كبير لأن تكون في حالة مديونية حرجة في عام ٢٠١١.

٤٥ - وتباطأ التقدم في المبادرة المتعلقة بالبلدان الفقيرة المثقلة بالديون إلى حد كبير مع اقترابها من نهايتها. وحدث الانتقال الأخير إلى مرحلة جديدة بموجب المبادرة في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٠، عندما وصلت غينيا وتوغو إلى نقطة الإنجاز. وحتى منتصف أيار/مايو ٢٠١٢، كان ٣٢ بلداً قد وصلت إلى نقطة الإنجاز وكانت أربعة بلدان (جزر القمر وتشاد وكوت ديفوار وغينيا) قد وصلت إلى نقطة اتخاذ القرار. ومن بين ٣٢ بلداً بلغت نقطة الإنجاز، صنفت سبعة بلدان في فئة البلدان المعرضة بشكل كبير لأن تصبح في حالة مديونية حرجة و١٢ بلداً في فئة البلدان المعرضة بشكل معتدل و١٣ بلداً في فئة البلدان المعرضة بشكل قليل. ومن بين البلدان المتبقية التي وصلت إلى نقطة اتخاذ القرار، صنفت ثلاثة بلدان في فئة البلدان التي تواجه حالة مديونية حرجة وصُنّف بلد واحد في فئة البلدان المعرضة لذلك بشكل معتدل.

٤٦ - وفي عام ٢٠١١، انخفضت المساعدة الإنمائية الرسمية المقدمة إلى البلدان النامية من قبل الجهات المانحة للجنة المساعدة الإنمائية بنسبة ثلاثة في المائة مقارنة بمستواها في عام ٢٠١٠، في حين انخفض صافي مجموع المساعدة الإنمائية الرسمية باستثناء منح تخفيف عبء الديون والمساعدات الإنسانية بنسبة ٤,٥ في المائة بالقيمة الحقيقية. ويمثل ذلك أول انخفاض في المساعدة الإنمائية الرسمية باستبعاد تخفيف عبء الديون خلال أكثر من عقد من الزمن، ويبدو أن هذا الانخفاض يعكس تأثير الركود العالمي على ميزانيات المعونة الخاصة بالجهات المانحة فضلاً عن تجدد شواغل البلدان المانحة إزاء فعالية المساعدة الإنمائية الرسمية. ومن المرجح أن يستمر عدم اليقين الذي يحيط بالتوقعات الاقتصادية العالمية في التأثير على ميزانيات المعونة، وينبغي أن يدفع إلى إيلاء اهتمام سياسي رفيع المستوى بإمكانية تحقيق

الأهداف الإنمائية المتفق عليها دولياً في مجال المعونة والديون والتجارة (الهدف ٨ من الأهداف الإنمائية للألفية).

باء- مساهمة الأونكتاد

٤٧- يعد الأونكتاد بصفة منتظمة تقرير الأمين العام للأمم المتحدة المقدم إلى الجمعية العامة بشأن القدرة على تحمل الديون الخارجية والتنمية، والذي يتضمن تحليلاً شاملاً لحالة الديون الخارجية ومشاكل خدمة الديون التي تواجهها البلدان النامية والاقتصادات التي تمر بمرحلة انتقالية، مع تركيز خاص على أقل البلدان نمواً.

٤٨- ووضع الأونكتاد مجموعة من المبادئ لممارسات الاقتراض والإقراض السياديين المسؤولة بعد مشاورات مكثفة مع خبراء بارزين في مجالات القانون والتمويل والاقتصاد. ويسعى المشروع إلى وضع مبادئ مقبولة دولياً للتمويل السيادي المسؤول، كخطوة أولى في عملية منع (وحد إذا لزم الأمر) مشاكل الديون في المستقبل. وستحدد هذه المبادئ الإطار اللازم لصياغة مبادئ توجيهية أكثر تفصيلاً.

٤٩- وفي عام ٢٠١١، بحث مؤتمر الأونكتاد الثامن لإدارة الديون مجموعة من القضايا، بما في ذلك زيادة ديون العالم المتقدم وآثارها على البلدان النامية، ومشروع مبادئ لتشجيع الإقراض والاقتراض السياديين بشكل مسؤول، وآليات تسوية الديون، والاستخدام الأمثل لتقنيات إدارة المخاطر، فضلاً عن احتياجات بناء القدرات في البلدان النامية.

٥٠- وقدم الأونكتاد أيضاً دعماً إلى البلدان المدينة في تحضيرها للمفاوضات المتعلقة بإعادة جدولة أو إعادة هيكلة الديون الرسمية الثنائية في إطار نادي باريس. ومنذ تموز/يوليه ٢٠١١، أعادت كوت ديفوار وغينيا وسانت كيتس ونيفيس جدولة ديونها في إطار نادي باريس. وبالإضافة إلى ذلك، تواصل الأمانة توفير معلومات وآراء ومساهمات لعملية إعداد تقرير فريق المهام المعني بالأهداف الإنمائية للألفية في مجال استمرارية القدرة على تحمل الديون الخارجية. ويركز تقرير عام ٢٠١٢ على تأثير الأزمة العالمية على تحقيق الغايات الواردة في إطار الهدف الثامن من الأهداف الإنمائية للألفية وهو إقامة شراكة عالمية من أجل التنمية.

٥١- وقد أظهرت الأزمة المالية الأخيرة الدور الحاسم لإدارة الديون على نحو فعال. وفي هذا السياق، واصل نظام الأونكتاد لإدارة الديون والتحليل المالي مساعدة البلدان النامية في تعزيز قدرتها على إدارة الديون. وقدم هذا النظام حتى الآن مساعدة تقنية إلى مكاتب إدارة الديون في ٦٩ بلداً معظمها من البلدان ذات الدخل المنخفض وبلدان الشريحة الدنيا من الدخل المتوسط و١٠٦ مؤسسات.

خامساً- اتساق النُظم النقدية والمالية والتجارية الدولية

٥٢- شدد إعلان الدوحة بشأن تمويل التنمية على الحاجة إلى تعبئة الموارد المالية دعماً للشراكة العالمية من أجل التنمية المستدامة. وسلّم الإعلان كذلك بأن الصكوك المالية الجديدة المعولة إلى حد بعيد تغير طبيعة المخاطر في الاقتصاد العالمي، ما يتطلب تحسين الرقابة على الأسواق وتنظيمها باستمرار.

٥٣- وشدد مؤتمر الأمم المتحدة المتعلق بالأزمة المالية والاقتصادية العالمية وتأثيرها في التنمية والمعقود في حزيران/يونيه ٢٠٠٩ على الحاجة إلى اتخاذ إجراءات سريعة وحاسمة في مواجهة الأزمة. وأوصت الوثيقة الختامية الواردة في قرار الجمعية العامة ٣٠٣/٦٣ بعدة مجالات للتحرك: (أ) التشجيع على زيادة التعاون والتنسيق بين البلدان فيما تتخذه من إجراءات مالية واقتصادية، وتفادي أي شكل من أشكال الحمائية؛ و(ب) تشجيع البلدان التي بوسعها اتخاذ إجراءات تنشيطية للقطاع المالي على القيام بذلك، مع ضمان الاستدامة المالية في الأجل الطويل؛ و(ج) التسليم بأن البلدان النامية، وبخاصة أقل البلدان نمواً، تحتاج سيولة إضافية قصيرة الأجل وتمويلاً إنمائياً طويل الأجل؛ و(د) احتواء آثار الأزمة وتحسين القدرة العالمية على مواجهة الأزمات؛ و(هـ) وتشجيع التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي ودعمهما؛ و(و) تحسين التنظيم والرصد؛ و(ز) إصلاح النظام والهيكلة الماليين والاقتصاديين الدوليين.

٥٤- وسلم المؤتمر بأن زيادة السيولة العالمية تؤدي دوراً مفيداً في التغلب على الأزمة المالية. وشجع المؤتمر على "تعزيز التعاون الإقليمي ودون الإقليمي، بطرق مثل المصارف الإنمائية الإقليمية ودون الإقليمية والترتيبات التجارية والترتيبات الخاصة بعملات الاحتياطي وغيرها من المبادرات الإقليمية، بوصفها إسهامات في الإجراءات المتعددة الأطراف للتصدي للأزمة الراهنة وفي تحسين القدرة على التعافي من الأزمات التي قد تحدث في المستقبل."

ألف- التقدم المحرز

٥٥- ضعّف الاقتصاد العالمي بصورة كبيرة في أواخر عام ٢٠١١ وظلت المخاطر السلبية مرتفعة بشكل مفرغ في منتصف عام ٢٠١٢. وتشير بحوث الأونكتاد إلى أن هناك خطراً حقيقياً بالفعل لتكرار الكارثة التي شهدتها الأسواق العالمية في الفترة ٢٠٠٨-٢٠٠٩. ولا تزال الأسواق المالية تعاني من الشلل بين نوبات من الخوف والتقلب، وتفتقر إلى الملاذ الذي لا يمكن أن توفره إلا إجراءات سياساتية استباقية ومنسقة.

٥٦- والتقدم المحرز في اعتماد السياسات التي دعا إليها مؤتمر عام ٢٠٠٩ غير كاف. وتتقدم عملية إعادة التنظيم المالي ببطء كما أن إصلاح النظام النقدي محدود. ويتحول الآن توجه سياسة الاقتصاد الكلي، ولا سيما السياسة المالية، نحو التقشف. وهذا سيعيق انتعاش

الاقتصاد العالمي بشكل مستمر وسيفتح الباب أمام أزمات مالية جديدة في المستقبل. ولا تزال أخطر أوجه القصور في الحوكمة الاقتصادية العالمية موجودة في الترتيبات النقدية والمالية الدولية. وكانت أوجه القصور النظامية في الحوكمة العالمية السبب الرئيسي في ظهور الاختلالات العالمية التي لا يمكن تحملها وما يتصل بها من اتجاهات عدم المساواة في الدخل، ما يقوض الطلب المحلي ما لم يعوضه نمو ائتمان قوي بما فيه الكفاية. وفي السنوات الأخيرة، شدد الأونكتاد مراراً وتكراراً على الحاجة إلى وجود إطار متفق عليه اتفاقاً متعدد الأطراف لإدارة أسعار الصرف يركز على استقرار أسعار الصرف الحقيقية عند مستويات تتسق مع أوضاع مستدامة للحساب الجاري.

٥٧- ويمكن أن يشكل عدم تأمين انتعاش عالمي مقنع تهديداً للالتزامات الدول بتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. ويسير ما يقرب من ثلثي البلدان النامية على الطريق الصحيح لتحقيق الأهداف أو يقترب من تحقيقها، ولكن لا تزال الفجوة كبيرة في بعض البلدان، ولا سيما في أفريقيا جنوب الصحراء، حيث إنه من المحتمل أن يكون عدد الأشخاص الذين يعانون من الفقر المدقع (أقل من ١,٢٥ دولار في اليوم) قد زاد. أما فيما يتعلق بالنسبة من مجموع السكان، فتبدو الصورة أفضل، حيث انخفضت نسبة انتشار الفقر المدقع في معظم المناطق. وكان التقدم نحو الحد من الفقر لافتاً للنظر في شرق آسيا، ما يؤكد أن تحقيق النتائج الإنمائية المتصلة بالأهداف الإنمائية للألفية يعتمد على النمو الاقتصادي. والوفاء بالتزامات المساعدة الإنمائية الرسمية حاسم الأهمية لأشد دول العالم حرماناً كما أنه يمكن أن يحقق فوائد أوسع نطاقاً في الأجل الطويل للبلدان المانحة: فقد سلّم توافق آراء سول لمجموعة العشرين بشأن التنمية الهادفة إلى تحقيق النمو المشترك لعام ٢٠١١ بأن بناء القدرات لتحقيق إمكانات نمو البلدان الفقيرة يمكن أن يسهم أيضاً في إعادة التوازن العالمي.

باء- مساهمة الأونكتاد

٥٨- يركز تقرير التجارة والتنمية، ٢٠١١ على تحديات السياسات لمرحلة ما بعد الأزمة في الاقتصاد العالمي. ويستعرض التقرير الاتجاهات الحديثة في الاقتصاد العالمي، ويخلص إلى أن التعافي يتباطأ وأنه يشير إلى مخاطر تراجع قوية. ويبين التقرير أن الحماس الذي انتشر على نطاق واسع لإصلاح النظام وسياسات الاقتصاد الكلي الداعمة والمواتية للنمو، عندما اندلعت الأزمة لم يدم، ويعرض مقترحات ملموسة بشأن كيفية المضي قدماً في تعزيز تنظيم الأسواق المالية وأسواق السلع الأساسية، وإصلاح النظام النقدي الدولي، وإعادة توجيه السياسة المالية. وأعد الأونكتاد عدداً من موجزات السياسات استناداً إلى عمله الحديث بشأن معالجة الانكماش الاقتصادي وما يتصل به من مخاطر في البلدان النامية.

٥٩- وبناء على طلب من وزراء مالية مجموعة العشرين في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٩، واصل الأونكتاد المساهمة في إطار مجموعة العشرين بشأن النمو القوي والمستدام والمتوازن.

ومن الجدير بالإشارة أن الأونكتاد يسهم منذ عام ٢٠١١ بتقارير تحليلية يقدمها إلى الفريق العامل للإطار بشأن سياسات الدخل كأداة للنمو متوازن، وسياسات الأجور لتحفيز النمو، والفائض التجاري للصين، وبتقارير يعدها بالتعاون مع إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية، بشأن التقديرات الكمية لاتجاهات العمالة في سيناريوهات السياسات المختلفة.

٦٠- وفي عام ٢٠١١، دُعي الأونكتاد أيضاً إلى المساهمة في الفريق العامل لمجموعة العشرين المعني بأسواق الطاقة والسلع الأساسية (الذي تشترك في رئاسته كل من البرازيل والمملكة المتحدة). وبحلول أوائل عام ٢٠١٢، كان الأونكتاد يُعد إسهامه في تقرير الفريق العامل بشأن "تأثيرات التقلبات المفرطة في أسعار السلع الأساسية على النمو"، مع التركيز على تأثير تقلبات أسعار السلع الأساسية على أسعار الصرف والحسابات المالية والتضخم.

٦١- وشرع الأونكتاد في عام ٢٠١١، استناداً إلى عمله في مجال التعاون والتكامل الإقليميين، في الأعمال التحضيرية لمشروع للبحوث وبناء القدرات في أمريكا اللاتينية وغرب أفريقيا. ويهدف المشروع إلى تعزيز قدرة البلدان في المنطقتين على بناء المرونة عن طريق تنفيذ سياسات اقتصاد كلي مواتية للنمو في إطار مالي دولي صعب. وسيوجه جزء كبير من المشروع إلى بناء قدرات كبار راسمي السياسات من وزارات المالية والاقتصاد والمصارف المركزية.

٦٢- وأخيراً، في مجال إحصاءات التنمية، لا يزال يجري تحديث قاعدة البيانات الإحصائية UNCTADstat بانتظام وتحسينها بإضافة مؤشرات جديدة بشأن التجارة وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات والنقل البحري. ومنذ أوائل عام ٢٠١٢، يجري إعداد إحصاءات التجارة الدولية في الخدمات بالاشتراك بين الأونكتاد ومنظمة التجارة العالمية في محاولة لتحسين جودة البيانات وتجنب الازدواجية.

سادساً- تسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية، بما في ذلك تكنولوجيا المعلومات والاتصالات

٦٣- اعتمدت القمة العالمية لمجتمع المعلومات رؤية مشتركة بشأن "مجتمع معلومات محوره الإنسان وشامل للجميع وإتقائي المنحى". واعتمدت القمة أيضاً أربع وثائق ختامية تهدف إلى تحويل تلك الرؤية إلى غايات وأهداف وأغراض ملموسة ينبغي تحقيقها بحلول عام ٢٠١٥، إلى جانب سلسلة تتضمن ١١ خط عمل ومواضيع رئيسية. وكلف المجلس الاقتصادي والاجتماعي اللجنة المعنية بتسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية بأداء دور المنسق في متابعة نتائج القمة العالمية لمجتمع المعلومات على نطاق المنظومة. وبالإضافة إلى ذلك، يقوم الأونكتاد بدور الميسر المشارك لخط العمل المتعلق بالأعمال التجارية الإلكترونية (C7)

ويسهم في قياس التقدم نحو تحقيق أهداف القمة العالمية لمجتمع المعلومات من خلال الشراكة المعنية بقياس تسخير تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لأغراض التنمية.

ألف - التقدم المحرز

٦٤ - لا تزال حالة الاتصال في تحسن، وبخاصة فيما يتعلق بالهواتف المتنقلة. ويعادل عدد الاشتراكات في الهواتف الخليوي المتنقل الآن عدد سكان العالم تقريباً (وإن كان بعض الأشخاص يمتلكون أكثر من اشتراك، وفي حين أن الاشتراك الواحد عادة ما يتقاسمه مستخدمون متعددون في البلدان النامية). ويتوقع الاتحاد الدولي للاتصالات أن تغطي شبكات الخدمات المتنقلة جميع المناطق المأهولة في جميع أنحاء العالم بحلول عام ٢٠١٥. ومن المتوقع زيادة نسبة الأشخاص الذين يمتلكون حاسوباً في جميع أنحاء العالم من شخص واحد من بين ٥٠ شخصاً في عام ٢٠٠٨ إلى شخص واحد من بين ثلاثة أشخاص بحلول عام ٢٠٢٠، وقد زاد عدد مستخدمي الإنترنت بأكثر من الضعف، حيث بلغ ٢,٥ مليار شخص منذ عام ٢٠٠٥.

٦٥ - وعلى الرغم من التطورات الإيجابية نحو تضيق الفجوة الرقمية، هناك حاجة إلى الاهتمام المستمر لضمان قدرة البلدان النامية على الاستفادة من تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لأغراض التنمية.

باء - مساهمة الأونكتاد

٦٦ - أشار تقرير اقتصاد المعلومات، ٢٠١١ الصادر عن الأونكتاد إلى أهمية خدمات النطاق العريض المتنقلة للاقتصادات النامية والاقتصادات التي تمر بمرحلة انتقالية، ولا سيما لدعم تنمية القطاع الخاص.

٦٧ - وفي منتدى القمة العالمية لمجتمع المعلومات في عام ٢٠١٢، الذي اشترك في تنظيمه الاتحاد الدولي للاتصالات واليونسكو وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي والأونكتاد في جنيف في أيار/مايو ٢٠١٢، رأس الأونكتاد جلسة حول تنمية قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات المحلي في البلدان، ودعم دورات لقياس أهداف القمة العالمية لمجتمع المعلومات.

٦٨ - وواصل الأونكتاد بناء قدرة أصحاب المصلحة المعنيين بإعداد القوانين الخاصة بالفضاء الإلكتروني وتيسير التنسيق الإقليمي للتشريعات الخاص بجرائم الفضاء الإلكتروني. وانصب التركيز في عام ٢٠١١ على مشاريع في أفريقيا وأمريكا اللاتينية. واضطلع بأنشطة تعاون تقني بالتعاون مع اللجان الإقليمية للأمم المتحدة ولجنة الأمم المتحدة للقانون التجاري الدولي والأمانات الإقليمية، واشتملت الأنشطة على تدريب وحلقات عمل وجلسات إحاطة، لمجموعات مستهدفة من بينها أعضاء البرلمان في كينيا.

٦٩- وواصل الأونكتاد دعم الجهود التي تبذلها الدول الأعضاء لتحسين توافر مؤشرات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات عن طريق تقديم دورات تدريبية إقليمية للإحصائيين القطريين بشأن إنتاج إحصاءات عن اقتصاد المعلومات. كما أتاح الأونكتاد جميع بياناته المتعلقة بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات على الإنترنت. ومن الأدوات الأخرى التي يمكن للبلدان استخدامها لدعم سياساتها إطار استعراض سياسات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات للمنظمة الذي نفذ لأول مرة في مصر. وصدر التقرير الناتج عن هذه العملية في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١١.

٧٠- وفي إطار متابعة نتائج مؤتمر القمة العالمي لعام ٢٠٠٥، وتنفيذ برنامج عمل الأونكتاد المتصل بالعلم والتكنولوجيا توفر استعراضات سياسات العلم والتكنولوجيا والابتكار التي يعدها الأونكتاد الدعم للبلدان النامية في تقييم سياساتها المتعلقة بالعلم والتكنولوجيا والابتكار. وفي عام ٢٠١١، تم الانتهاء من استعراضين لسياسات العلم والتكنولوجيا والابتكار في السلفادور والجمهورية الدومينيكية ونشرهما. وبدأت أعمال المتابعة لدعم تنفيذ التوصيات مع بيرو والسلفادور وكانت قيد المناقشة مع حكومة الجمهورية الدومينيكية. كما بدأت مناقشات مع حكومتَي عمان والفلبين بشأن شروط إجراء هذه الاستعراضات وأساليبها.

٧١- ويواصل الأونكتاد، بوصفه أمانة لجنة تسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية، رصد تنفيذ نتائج القمة العالمية لمجتمع المعلومات ومتابعتها على الصعيدين الدولي والإقليمي، ويُعد تقرير الأمين العام السنوي عن هذا الموضوع. واعتمدت اللجنة في دورتها الخامسة عشرة مشروع قرار بشأن "تقييم التقدم المحرز في تنفيذ ومتابعة نتائج القمة العالمية لمجتمع المعلومات" لينظر فيه المجلس الاقتصادي والاجتماعي.

٧٢- وعزز الأونكتاد أيضاً بحوثه المتعلقة بالسياسات في مجال العلوم والتكنولوجيا والابتكار من أجل التنمية. وأطلق تقرير التكنولوجيا والابتكار، ٢٠١١، المعنون تسخير تكنولوجيا الطاقة المتجددة لدفع عجلة التنمية، في أماكن عدة على مستوى العالم، بما في ذلك في أفريقيا وآسيا. ومن المتوقع صدور تقرير التكنولوجيا والابتكار، ٢٠١٢ الذي يتناول التعاون بين بلدان الجنوب في مجالي التكنولوجيا والابتكار في تشرين الأول/أكتوبر.

٧٣- وركزت الدورة الثالثة لاجتماع الخبراء المتعدد السنوات للأونكتاد بشأن سياسات تطوير المشاريع وبناء القدرات في مجالات العلم والتكنولوجيا والابتكار في كانون الثاني/يناير ٢٠١١ على دور المؤسسات التعليمية والبحثية في تطوير اقتصاد مبتكر. وشدد الخبراء على أهمية إقامة نظام وطني قوي للابتكار، بوسائل منها البحث والتحليل، وتنفيذ استعراضات وطنية لسياسات العلم والتكنولوجيا والابتكار وتقديم مساعدات تقنية أخرى، وبخاصة في مجال بناء القدرات في ميادين العلم والتكنولوجيا والابتكار. وعقدت الدورة الرابعة في كانون الثاني/يناير ٢٠١٢، وشددت على أهمية تطوير القدرات اللازمة لتحديد

التكنولوجيات وتكييفها للاستخدامات المتكررة المحلية، بهدف تخفيف حدة الفقر وتحسين فرص التنمية في المجتمعات الريفية.

٧٤- وسلط الحدث الخاص المعقود بشأن تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لتبادل المعرفة، في أثناء الدورة الثالثة عشرة للأونكتاد في الدوحة (قطر) الضوء على إمكانيات الحلول التكنولوجية الجديدة في تعزيز قدرات التدريب في مجال التجارة والتنمية في البلدان النامية والبلدان التي تمر بمرحلة انتقالية.

سابعاً- قوانين وسياسات المنافسة

٧٥- تهدف مجموعة المبادئ والقواعد المنصفة المتفق عليها اتفاقاً متعدد الأطراف من أجل مكافحة الممارسات التجارية التقييدية (١٩٨٠) إلى "ضمان ألا تعوق الممارسات التجارية التقييدية أو تبطل تحقيق الفوائد التي تنشأ عن رفع الحواجز التعريفية وغير التعريفية التي تؤثر في التجارة الدولية". وقد أكد مؤتمر الأمم المتحدة السادس المعني باستعراض جميع جوانب مجموعة المبادئ والقواعد المنصفة المتفق عليها اتفاقاً متعدد الأطراف من أجل مكافحة الممارسات التجارية التقييدية (مجموعة الأمم المتحدة) المعقود في جنيف في الفترة من ٨ إلى ١٢ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٠، الدور الأساسي لقوانين وسياسات المنافسة في التنمية الاقتصادية السليمة وأوصى بمواصلة برنامج العمل الهام والمفيد في الأونكتاد وبأن تعقد الجمعية العامة مؤتمر الأمم المتحدة الاستعراضي السابع في جنيف في عام ٢٠١٥.

ألف- التقدم المحرز

٧٦- على الرغم من إحراز بعض التقدم نحو اعتماد قوانين وسياسات المنافسة أو إعادة صياغتها أو تحسين تنفيذها في البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية، فإن الكثير من هذه البلدان لا يزال يفتقر إلى تشريعات حديثة أو مؤسسات مناسبة في مجال المنافسة من أجل تنفيذ هذه القوانين والسياسات تنفيذاً فعالاً.

باء- مساهمة الأونكتاد

٧٧- في إطار متابعة مؤتمر مجموعة الأمم المتحدة، واصل الأونكتاد دعم البلدان في تعزيز قوانينها وسياساتها المتعلقة بالمنافسة وما يتصل بها من أطر مؤسسية. ونُفذ عدد من الأنشطة في إطار برنامج سياسات المنافسة وحماية المستهلك لمنطقة أمريكا اللاتينية COMPAL وبرنامج المنافسة في أفريقيا AFRICOMP للأونكتاد، وكذلك أنشطة للبلدان الآسيوية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية. وشرع الأونكتاد، سعياً منه إلى ضمان الاتساق بين النهج الحكومية المتبعة عموماً إزاء الخصخصة وتحرير التجارة ونظم الاستثمار، في تنظيم استعراضات نظراء طوعية

مخصصة لقوانين وسياسات المنافسة. واضطلعت المنظمة بأعمال تحضيرية في عام ٢٠١١ لإجراء استعراض نظراء ثلاثي الأطراف لسياسة المنافسة في جمهورية تنزانيا المتحدة وزامبيا وزمبابوي في عام ٢٠١٢ فضلاً عن استعراض واحد لمنغوليا. كما اضطلع الأونكتاد بأعمال تحضيرية للدورة الثانية عشرة لفريق الخبراء الحكومي الدولي المعني بسياسات وقوانين المنافسة. ويشمل ذلك النظر في تنقيح عدة فصول من القانون النموذجي للأونكتاد بشأن المنافسة.

٧٨- ومن حيث المساعدة في استحداث قدرات في أقل البلدان نمواً لإعداد وتنفيذ قوانين وأطر المنافسة الوطنية والإقليمية التي تتناول الممارسات المانعة للمنافسة، نُظِم اجتماع تشاوري في حزيران/يونيه ٢٠١١ مع بوتان في إطار سياستها المتعلقة بالمنافسة. كما قدم دعم إلى سيراليون في تنقيح قانونها المتعلق بحماية المستهلك وصياغة قانون المنافسة. وفي تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١١، نظم الأونكتاد، بالتعاون مع الاتحاد الاقتصادي والنقدي لغرب أفريقيا، حلقة عمل إقليمية بشأن أدوات التحقيق لمعالجي قضايا المنافسة، وذلك في لومي، (توغو). وحضر حلقة العمل ٤٠ موظفاً معنياً بالمنافسة من ثماني دول أعضاء في الاتحاد الاقتصادي والنقدي لغرب أفريقيا - جميعها من أقل البلدان نمواً.

ثامناً - البلدان التي تعيش أوضاعاً خاصة

ألف - أقل البلدان نمواً

١- تنفيذ برنامج عمل اسطنبول لصالح أقل البلدان نمواً للعقد ٢٠١١-٢٠٢٠:

٧٩- يحدد برنامج عمل اسطنبول، الذي اعتمده مؤتمر الأمم المتحدة الرابع المعني بأقل البلدان نمواً، في اسطنبول (تركيا) في أيار/مايو ٢٠١١، تدابير سياسات وإجراءات لدعم النمو الاقتصادي والتنمية في أقل البلدان نمواً في ثمانية مجالات ذات أولوية: (أ) القدرة الإنتاجية؛ و(ب) الزراعة والأمن الغذائي والتنمية الريفية؛ و(ج) التجارة؛ و(د) السلع الأساسية؛ و(هـ) التنمية البشرية والاجتماعية؛ و(و) الأزمات المتعددة وغيرها من التحديات الناشئة؛ و(ز) تعبئة الموارد المالية؛ و(ح) الحوكمة على جميع المستويات. كما يشتمل برنامج عمل اسطنبول على عدة أهداف وغايات كمية وكيفية، تغطي مجموعة واسعة من القضايا الاجتماعية والاقتصادية والبيئية. ويمكن أن تكون الأهداف والغايات أدوات مفيدة لتبني التقدم وتوفير معايير لقياس الأداء وقياس نتائج تنفيذ الالتزامات المتفق عليها في المجالات ذات الأولوية.

٢- مساهمة الأونكتاد

٨٠- قدم الأونكتاد، في حدود ولاياته وبالتعاون مع وكالات الأمم المتحدة والمنظمات الدولية الأخرى، مساهمات هامة لمؤتمر الأمم المتحدة الرابع المعني بأقل البلدان نمواً وبرنامج

عمل اسطنبول. وتناولت الأحداث السابقة للمؤتمر والجانبيية التي نظمها الأونكتاد قضايا تتصل ببناء القدرات الإنتاجية في أقل البلدان نمواً والسياحة المستدامة والسلع الأساسية والشؤون الجنسانية.

٨١- وبعد مؤتمر الأمم المتحدة الرابع المعني بأقل البلدان نمواً مباشرة، أعد الأونكتاد تقييماً شاملاً لأهداف وغايات برنامج عمل اسطنبول إلى جانب مقترحاته بشأن طريقة المضي قدماً في تنفيذ برنامج العمل. ونُظر في التقرير في الدورة الثامنة والخمسين لمجلس التجارة والتنمية، ما أدى إلى اتخاذ قرار بإدخال الالتزامات المنصوص عليها في برنامج عمل اسطنبول في صلب عمل أمانة الأونكتاد والآلية الحكومية الدولية.

٨٢- ولدعم أهداف برنامج عمل اسطنبول، نفذ الأونكتاد مشروعاً بعنوان: الأزمات الاقتصادية واعتماد أقل البلدان نمواً على السلع الأساسية: تحليل التعرض لتقلبات السوق وبناء المرونة لمواجهة الأزمات المقبلة". وشمل المشروع دراسات حالة تتناول بالبحث دور السلع الأساسية والإنتاجية الزراعية في المساهمة في تحقيق هدف الخروج من فئة أقل البلدان نمواً، المنشود في برنامج عمل اسطنبول في بلدان مختارة في أفريقيا وآسيا، واستعراض وتوثيق التحديات الناشئة عن تقلبات أسواق السلع الأساسية والأزمات الاقتصادية والمالية والغذائية العالمية الأخيرة فيما يتعلق بتوقعات بلوغ أقل البلدان نمواً الأهداف المتفق عليها دولياً، بما فيها تلك الواردة في برنامج عمل اسطنبول.

٨٣- واستناداً إلى نتائج دراسات الحالة، نظم الأونكتاد اجتماعاً لخبراء أقل البلدان نمواً والمفاوضين التجاريين في أديس أبابا، في إثيوبيا، في الفترة من ٢٧ شباط/فبراير إلى ١ آذار/مارس ٢٠١٢. وكانت نتائج الاجتماع أساساً لمداولات الاجتماع الوزاري لأقل البلدان نمواً المعقود في أثناء الدورة الثالثة عشرة للأونكتاد في الدوحة، والذي تناول، جملة أمور، من بينها تحديات وفرص الوفاء بمعايير الخروج من القائمة بحلول عام ٢٠٢٠. ونظمت الأمانة أيضاً أثناء انعقاد الدورة الثالثة عشرة للأونكتاد الحدث الخاص الرفيع المستوى المتعلق بتنفيذ برنامج عمل اسطنبول مع التركيز بوجه خاص على القضايا المتعلقة بالخروج من فئة أقل البلدان نمواً والتحول الهيكلي.

باء- الدول الجزرية الصغيرة النامية

١- التقدم المحرز في تنفيذ العناصر التي تهم الأونكتاد من استراتيجية موريشيوس لمواصلة تنفيذ برنامج العمل من أجل التنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية

٨٤- سلّمت الدول الأعضاء، في الاستعراض الذي أجرته في منتصف المدة لتنفيذ استراتيجية موريشيوس في أيلول/سبتمبر ٢٠١٠، بالحاجة إلى دعم جهود بناء قدرة الدول الجزرية الصغيرة النامية على تحمل الأزمات على نحو "أكثر فعالية". وشددت الجمعية العامة

على ذلك في القرار ٢/٦٥ الذي دعا إلى إجراء مناقشة لكي "ينظر فيما قد يتعين اتخاذه من تدابير إضافية أفضل لمعالجة أوجه الضعف التي تنفرد بها بوجه خاص الدول الجزرية الصغيرة النامية وتلبية احتياجاتها في مجال التنمية على نحو أكثر فعالية" (الفقرة ٣٣). وكرر المجلس الاقتصادي والاجتماعي هذه الدعوة في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١، في قرار طلب بدوره إلى لجنة السياسات الإنمائية أن تنظر في عام ٢٠١٣ في جملة أمور، منها "ما قد يلزم اتخاذه من تدابير إضافية أفضل للتصدي بفعالية أكبر لأوجه الضعف التي تنفرد بها الدول الجزرية الصغيرة النامية واحتياجاتها الخاصة من التنمية" (E/2011/44).

٢- مساهمة الأونكتاد

٨٥- سعياً لإثراء النقاش الدولي المتنامي بشأن الاستجابات المحتملة لأوجه ضعف الدول الجزرية الصغيرة النامية، نظم الأونكتاد، بالاشتراك مع لجنة المحيط الهندي، اجتماع فريق خبراء في ٥-٦ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١ في موريشيوس. وبحث الاجتماع مجموعة من تدابير الدعم الدولي الممكنة للدول الجزرية الصغيرة النامية وأبرز أهمية تهيئة الظروف لتطور تصنيف الأمم المتحدة للدول الجزرية الصغيرة النامية المعمول به منذ ٢٠ عاماً في اتجاه الاعتراف بـ "مركز الدول الجزرية الصغيرة النامية".

٨٦- وواصل الأونكتاد برنامج عمله المتعلق بتقديم الخدمات الاستشارية للدول الجزرية الصغيرة النامية الخمس التي تواجه صعوبة في تحقيق "الانتقال السلس" من مرحلة الانتماء إلى فئة أقل البلدان نمواً إلى مرحلة ما بعد الخروج منها أو التي ستواجه صعوبة في ذلك وهي: الرأس الأخضر وملديف وساموا وتوفالو وفانواتو. كما شارك الأونكتاد مشاركة نشطة في عام ٢٠١٢، في الفريق المفتوح العضوية المخصص الذي أنشأته الجمعية العامة لمواصلة دراسة وتعزيز عملية الانتقال السلس للبلدان الخارجة من فئة أقل البلدان نمواً.

٨٧- وشملت الأنشطة الأخرى ذات الصلة اجتماع خبراء مخصصاً بشأن تأثيرات تغير المناخ والتكيف معه: تحد أمام الموانئ العالمية، عقد في أيلول/سبتمبر ٢٠١١. وأتاح الاجتماع فرصة لتبادل المعلومات والخبرات والممارسات بين مجموعة واسعة من الأطراف المهتمة بالأمر من القطاعين العام والخاص. وقدم متحدثون من موريشيوس وبربادوس أفكاراً ثاقبة عن بعض القضايا الناشئة ذات الأهمية خاصة بالنسبة للدول الجزرية الصغيرة النامية في المحيط الهادئ ومنطقة الكاريبي.

جيم- البلدان النامية غير الساحلية

١- التقدم المحرز في تنفيذ عناصر برنامج عمل ألماني التي تهم الأونكتاد

٨٨- يوفر برنامج عمل ألماني إطار السياسات الإنمائية الوطنية في البلدان النامية غير الساحلية والتعاون الدولي مع شركائها في التنمية في مجالي المرور العابر وتيسير التجارة،

فضلاً عن تعزيز التعاون في مجال النقل مع بلدان المرور العابر النامية. ونظراً لقرب انتهاء السنوات العشر الأولى من برنامج عمل ألماتي، اعتمدت الجمعية العامة القرار ٢١٤/٦٦، الذي قررت فيه عقد المؤتمر الاستعراضي الشامل الذي يعقد كل عشر سنوات بشأن برنامج عمل ألماتي في عام ٢٠١٤.

٢- مساهمة الأونكتاد

٨٩- يقدم الأونكتاد المساعدة إلى البلدان النامية غير الساحلية في تنفيذ برنامج عمل ألماتي عن طريق الأنشطة البحثية وتقديم الدعم إلى الآلية الحكومية الدولية، وكذلك عن طريق أنشطة المساعدة التقنية المنفذة استجابةً للأولويات المذكورة في برنامج العمل.

٩٠- وفي عام ٢٠١١، أطلق الأونكتاد مشروع مساعدة تقنية مشتركاً بين الشعب يهدف إلى تعزيز القدرات الوطنية للبلدان النامية غير الساحلية مثل بوتان وبوركينا فاسو ومالي لجذب المزيد من تدفقات الاستثمار المباشر الأجنبي والحصول عليها من مصادر متنوعة. ونظم الأونكتاد حلقات عمل إقليمية للتدريب وتبادل أفضل الممارسات فيما بين وكالات تشجيع الاستثمار ورأسمي السياسات المشاركين في حلقات العمل.

٩١- ونظم الأونكتاد اجتماعاً وزارياً للبلدان النامية غير الساحلية على هامش الدورة الثالثة عشرة للأونكتاد المعقودة في الدوحة في نيسان/أبريل ٢٠١٢. وطلب الوزراء في ذلك الاجتماع مساعدة الأونكتاد التقنية للبلدان النامية غير الساحلية في المفاوضات التجارية الجارية في منظمة التجارة العالمية، وكذلك دعم الأونكتاد في التحضير للمؤتمر الاستعراضي الذي يعقد كل عشر سنوات بشأن برنامج عمل ألماتي.